مفهوم التنمية المستدامة:

أولا- سياق عام:

في يونيو 1972، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول البيئة البشرية (UNCHE) في ستوكهولم حضر ممثلون من 113 دولة، بالإضافة إلى ممثلين عن العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والعديد من الوكالات المتخصصة الأخرى. فكان هذا أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البيئة وكذلك أول تجمع دولي رئيسي يركز على الأنشطة البشرية ذات الصلة بالبيئة، وأرسى الأساس للعمل البيئي على المستوى الدولي. وقد أقر المؤتمر بأن هدف الحد من التأثير البشري على البيئة سوف يتطلب تعاونًا دوليًا واسع النطاق، حيث أن العديد من المشكلات التي تؤثر على البيئة هي ذات طبيعة عالمية.

بعد هذا المؤتمر، تم إطلاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) من أجل تشجيع وكالات الأمم المتحدة على دمج التدابير البيئية في برامجها. وقد أدت المخاوف المتعلقة بالتغير العالمي[1]، أي الضغوط البيئية التي تهدد بإحداث تغيير جذري في الكوكب وتعرض حياة العديد من الأنواع للخطر، بما في ذلك البشرية، إلى إنشاء اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في عام 1983 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبالرغم من ارتباطها بالحكومات ومنظومة الأمم المتحدة لكنها كانت هيئة مستقلة أي خارجة عن سيطرتهما. وقد كان لها ثلاثة أهداف:

(1) إعادة فحص القضايا الحرجة للبيئة والتنمية وصياغة مقترحات واقعية بشأنها،

(2) اقتراح أشكال جديدة من التعاون الدولي بشأن هذه القضايا من شأنها أن تؤثر على السياسات والأحداث في اتجاه التغييرات المطلوبة،

(3) رفع مستويات التفاهم والالتزام بالعمل لدى الأفراد والمنظمات التطوعية والشركات والمؤسسات والحكومات.

---

[1] وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، يشير التغير العالمي إلى مخاطر بيئية عالمية واسعة النطاق على صحة الإنسان والحياة على الأرض بشكل عام. وعلى الرغم من أن هذا المصطلح يشير في المقام الأول إلى تغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون في الستراتوسفير، إلا أنه قد يشمل أيضًا التغييرات في النظم الإيكولوجية بسبب فقدان التنوع البيولوجي، والتغيرات في النظم الهيدرولوجية وإمدادات المياه العذبة، وتدهور الأراضي، والتحضر، والضغوط على أنظمة إنتاج الغذاء.

ثانيا- ظهور مفهوم التنمية المستدامة وتطوره:

في عام 1987، أصدرت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تقريرها الأول بعنوان "مستقبلنا المشترك"، المعروف أيضًا باسم تقرير برونتلاند[2]، وفيه تم تقديم التعريف الأول والأكثر شيوعًا لمصطلح "التنمية المستدامة" بوصفها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، وبحسب التقرير فإن التنمية المستدامة تتضمن مفهومين رئيسيين:

- مفهوم الاحتياجات، ولا سيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم التي ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى لها،
- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وسيجري تداول هذا المفهوم الجديد على نطاق أوسع ليتم تعريف التنمية المستدامة على أنها "الرضا البيئي المتزامن". كما حاول "مشروع مراقبة التنمية المستدامة" السويسري "MONET" تقديم تعريف أكثر دقة، استنادًا إلى المبدأ الأول "مبادئ بيلاجيو" العشرة[3]، باعتبار أن مفهوم التنمية المستدامة يعني "ضمان ظروف معيشية كريمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان من خلال إنشاء والحفاظ على أوسع نطاق ممكن من الخيارات لتحديد خطط الحياة بحرية، بحيث يجب مراعاة مبدأ الإنصاف بين الأجيال الحالية والمقبلة في استخدام الموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية".

كما تم اقتراح نماذج وتعريفات أخرى لتوضيح وتوسيع معنى "التنمية المستدامة"، مثل نماذج المنظور أو البيضة. حيث تم تكييف النموذج الأول بواسطة Valentin و Spangenberg ويستند إلى أربعة أبعاد (أنظر الشكل الأول في الملحق بالصفحة ما قبل الأخيرة):

- البعد الاقتصادي (رأس مادي من صنع الإنسان)
- البعد البيئي (رأس المال الطبيعي)

---

[2] هو جرو هارلم برونتلاند كان رئيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

[3] ينص المبدأ الأول من "مبادئ بيلاجيو" الموسوم بتوجيه الرؤية والأهداف على أنه "يجب أن يسترشد تقييم التقدم نحو التنمية المستدامة برؤية واضحة للتنمية المستدامة والأهداف التي تحدد تلك الرؤية".

ملاحظة: في عام 1987، دعت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى تطوير طرق جديدة لقياس وتقييم التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة. وفي عام 1996، اجتمعت مجموعة دولية من ممارسي القياس والباحثين من خمس قارات في مركز الدراسة والمؤتمرات التابع لمؤسسة روكفلر في بيلاجيو، إيطاليا ، لمراجعة التقدم المحرز وتجميع الأفكار من الجهود العملية الجارية، وذلك في عشرة مبادئ أساسية تعرف بمبادئ بيلاجيو.

- البعد الاجتماعي (رأس المال البشري)
- البعد المؤسسي (رأس المال الاجتماعي)

تم انتقاد نماذج المنظور لأنها تولي اهتمامًا ضئيلًا بالبعد البيئي، وهو الشرط المسبق لتنمية رفاهية الإنسان. ومن ثم، يجب تطوير نموذج للاستدامة من شأنه أن يضع البيئة في المركز. وبناءً على ذلك، اقترح المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC) في عام 1997 نموذج "بيضة الاستدامة"، والتي تم تصميمها في الأصل عام 1994 من قبل الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN).(أنظر الشكل الثاني في الملحق بالصفحة الأخيرة

ويقدم Keiner مجموعة متنوعة من تعريفات التنمية المستدامة بالإضافة إلى اعتبارات بديلة، مثل التنمية القابلة للبقاء والتطور.

إن "قمة الأرض" عام 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل، أي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، لم تولّد فقط تأييدًا رسميًا لمفهوم التنمية المستدامة من قبل أكثر من 150 حكومة وطنية، ولكن أيضًا مجموعة واسعة من مبادرات السياسة العامة والخاصة تحت عنوان التنمية المستدامة. لقد كانت قمة الأرض في ريو دي جانيرو غير مسبوقة بالنسبة لمؤتمر أممي، من حيث حجمه ونطاق اهتماماته.

بعد عشرين عامًا من مؤتمر البيئة العالمي الأول، سعت الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية وإيجاد طرق لوقف تدمير الموارد الطبيعية غير المتجددة وتلوث الكوكب، حيث كان رهان قمة ريو هو التوصل إلى اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لتأمين كوكب سليم للأجيال القادمة. وفي هذا الإطار اعتمد 108 من رؤساء الدول والحكومات ثلاثة اتفاقات رئيسية لتغيير النهج التقليدي للتنمية:

1. **جدول أعمال القرن 21:**

وهو برنامج شامل للعمل العالمي في جميع مجالات التنمية المستدامة، فهو يحاول معالجة المشاكل الملحة الراهنة ويهدف أيضًا إلى إعداد العالم لتحديات المستقبل.إنه يعكس إجماعًا عالميًا والتزامًا سياسيًا على أعلى مستوى بشأن التنمية والتعاون البيئي، غير أن تنفيذه الناجح هو في المقام الأول مسؤولية الحكومات، حيث الاستراتيجيات والخطط والسياسات والعمليات الوطنية حاسمة في تحقيق ذلك، وينبغي أن يدعم التعاون الدولي هذه الجهود الوطنية ويكملها، كما أن منظومة الأمم المتحدة لها دور

رئيسي لتؤديه في هذا الإطار، وحتى المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى مدعوة للمساهمة في هذا الجهد، كما ينبغي أيضا تشجيع أوسع مشاركة عامة ونشطة للمنظمات غير الحكومية والمجموعات الأخرى.

ويحتوي هذا البرنامج على مقترحات مفصلة للعمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، مثل مكافحة الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك ومعالجة الديناميات الديموغرافية، والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها التي تشكل الأساس لحماية الحياة في الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي؛ ومنع إزالة الغابات؛ وتعزيز الزراعة المستدامة.

2. **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية:**

يدعم إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية جدول أعمال القرن 21 من خلال تحديد حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق بهذه القضايا. ومن مبادئه:

- جعل البشر في صميم اهتمامات التنمية المستدامة يحق لهم التمتع بحياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.
- ينبغي ألا يؤخر عدم اليقين العلمي اتخاذ تدابير لمنع التدهور البيئي حيث توجد تهديدات بأضرار جسيمة أو لا رجعة فيها.
- للدول حق سيادي في استغلال مواردها ولكن ليس لإلحاق الضرر ببيئة الدول الأخرى.
- القضاء على الفقر وتقليل التفاوتات في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم "لا غنى عنه" لتحقيق التنمية المستدامة.
- تقر البلدان المتقدمة بالمسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الضغوط التي تضعها مجتمعاتها على البيئة العالمية وعلى التقنيات والموارد المالية التي تسيطر عليها.

3. **بيان مبادئ الغابات:**

كان أول توافق عالمي في الآراء يتم التوصل إليه بشأن الغابات، لكنه كان بيان مبادئ غير ملزم قانونًا للإدارة المستدامة للغابات، ومن بين أحكامه:

- يجب على جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة، بذل جهد "تخضير العالم" من خلال إعادة التشجير والحفاظ على الغابات.

- للدول الحق في تنمية الغابات وفقا لاحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية، بما يتماشى مع سياسات التنمية المستدامة الوطنية.
- ينبغي توفير موارد مالية محددة لتطوير البرامج التي تشجع سياسات الإحلال الاقتصادي والاجتماعي.

وبالإضافة إلى الاتفاقات الثلاثة أعلاه، تم في القمة فتح باب توقيع اتفاقيتين ملزمتين قانونًا تهدفان إلى منع كل من تغير المناخ العالمي والقضاء على تنوع الأنواع البيولوجية، وهو ما أعطى أهمية كبيرة لهذه الجهود. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من مبادئ التشريعات البيئية، فضلاً عن المفاهيم والإجراءات الرئيسية ذات الصلة بأهداف حماية البيئة والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، لها جذورها في النصوص التي تم تطويرها في سياق قمة الأرض و بشأن مبادئ إعلان ريو.

وفضلا عن أهمية العمل الدولي السابق في مجال التنمية المستدامة، فإن حجر الزاوية الآخر في التنمية المستدامة وتاريخ حماية البيئة كان القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD) التي عقدت في جوهانسبرج في عام 2002. ففي حين قدم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو المبادئ الأساسية وبرنامج العمل لتحقيق التنمية المستدامة، أعاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ التأكيد على الالتزام بمبادئ ريو، والتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن 21، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول الأعمال. وقد أنتج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ثلاثة أنواع من النتائج:

(1) إعلان سياسي يعرف الآن باسم "إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة".

(2) "خطة جوهانسبرغ للتنفيذ": وهو وثيقة مكونة من 65 صفحة تعيد ذكر الأهداف الموجودة مثل أهداف إعلان الألفية وعدد محدود من الالتزامات الجديدة.

(3) التزامات "نوع ثان" من قبل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية.

ثالثا- و اقع التنمية المستدامة في العالم:

التنمية المستدامة مصطلح شائع للغاية، ومع ذلك فقد اجتذب الكثير من الانتقادات أيضًا، فعلى سبيل المثال ، يذكر كورونيوس و روكوس أنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في القرن العشرين،

إلا أن الفقر وعدم المساواة الاجتماعية لا يزالان مستمرين في كل مكان على هذا الكوكب، بما في ذلك البلدان النامية والمتقدمة. ولدعم موقفهما، استخدم الباحثان عددًا من الإحصائيات. حيث أفادا على وجه التحديد أنه في البلدان النامية:

- أكثر من ربع سكانها البالغ عددهم 4.5 مليار نسمة لا يحصلون على المعرفة أو الخدمات الأساسية الخاصة والعامة، والأسوأ من ذلك أن متوسط العمر المتوقع لا يتجاوز 40 سنة.
- ما يقرب من 1.3 مليار شخص لا يحصلون على مياه الشرب النظيفة.
- ما يقرب من 840 مليون شخص يتضورون جوعا.

بل حتى في البلدان المتقدمة، هناك مجموعة متنوعة من التفاوتات الإقليمية، على النحو المعبر عنه، ففي الواقع أن واحدًا من كل ثمانية أشخاص يتأثر ببعض عناصر الفقر البشري، مثل العطالة طويلة الأجل، والدخل دون مستوى الفقر، والأمية، وما إلى ذلك.

علاوة على ذلك ، يشيران إلى توزيع الدخل العالمي لتعزيز وجهات نظرهم. على وجه التحديد، وفي عام 1988 ، حصل أغنى 20٪ من سكان العالم على 82.7٪ من الدخل العالمي، وهو ما يقرب من 60 مرة ضعف حصة الدخل الذي يتلقاه أفقر 20٪ من سكان العالم. وفي عام 1999، حصل الخُمس الأغنى على 80 مرة ضعف الدخل الذي تحصل عليه أفقر شريحة.

ولذلك، دعا الباحثان إلى التنمية المتكاملة التي تستحق العيش لتعكس بشكل أفضل نموذجًا للتنمية من شأنه أن يجمع حقًا الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويعطي أيضًا معنى لحياة الأفراد في المجتمع.

في الواقع، توجد أوجه عدم المساواة والفقر وتدهور البيئات البشرية والطبيعية في كل مكان في العالم اليوم. تقوم مؤسسة The Wellbeing of Nations بمسح 180 دولة من أجل تقييم مستوى الاستدامة على مستوى العالم. تم تطوير طريقة تقييم الرفاهية واختبارها بدعم من الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (IUCN) والمركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC)، وتهدف إلى تعزيز مستويات عالية من رفاهية الإنسان والنظام البيئي، وإظهار التطبيق العملي وإمكانات طريقة تقييم الرفاهية، وتشجيع البلدان والمجتمعات والشركات على إجراء تقييمات الرفاهية الخاصة بهم. ويمكن استخدام تقييم الرفاهية على أي مستوى من بلدية إلى العالم ككل، وهو يختلف عن الأساليب الأخرى لتقييم الاستدامة في تركيزه المزدوج على رفاهية الإنسان والنظام البيئي.

قام بريسكوت ألين بتطوير طريقة المرحلة الثانية من مشروع (IDRC)/(IUCNd) و The Wellbeing of Nations ، وبحسب نتائج هذا التقييم فإنه:

- لا يوجد بلد مستدام أو حتى قريب من الاستدامة. الدول الرائدة (السويد وفنلندا والنرويج وأيسلندا والنمسا) و 32 دولة أخرى تعاني من عجز في النظام الإيكولوجي (إلى حد كبير في أوروبا وأمريكا الشمالية)، يتمتعون بمستويات عالية من المعيشة، لكن التأثيرات على البيئة العالمية مفرطة.
- هناك 27 دولة تعاني من عجز إنساني (خاصة في إفريقيا): لديها طلب منخفض نسبيًا على النظام البيئي ولكنها فقيرة للغاية.
- البلدان الـ 116 المتبقية هي بلدان تعاني من عجز مزدوج: أي تجمع بين الأداء البيئي الضعيف والتنمية غير الكافية.
- في 141 دولة، يكون إجهاد النظام البيئي أعلى من رفاهية الإنسان، وهذا دليل واضح على أن جهود معظم الناس لتحسين أحوالهم غير فعالة وتفرط في استغلال البيئة.
- شمال أوروبا هي أقوى منطقة، مع وجود 12 دولة في المراكز الأربعين الأولى ، بما في ذلك الدول الخمس الرائدة.
- غرب آسيا هي الأضعف، حيث توجد 9 دول في أدنى 40 دولة وأكثرها تعاني من عجز مزدوج مرتفع أو شديد.

ويذهب كارفالو إلى أبعد من ذلك ليقترح أنه ضمن النظام الاقتصادي السياسي الدولي الحالي، سيكون من المستحيل تقريبًا تبني استراتيجيات تنموية تؤدي إلى تنمية مستدامة حقًا، بحيث يستنتج الباحث أن التغييرات العميقة في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مطلوبة لتعزيز التنمية المستدامة.

في الأخير ليس من السهل تحديد مفهوم رفاهية الإنسان، بسبب وجهات النظر البديلة حول ما تعنيه. عموما ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "رفاهية الإنسان هي مدى قدرة الأفراد وفرصهم لعيش أنواع الحياة التي لديهم سبب لتقديرها".

الشكل الأول: منظور الاستدامة

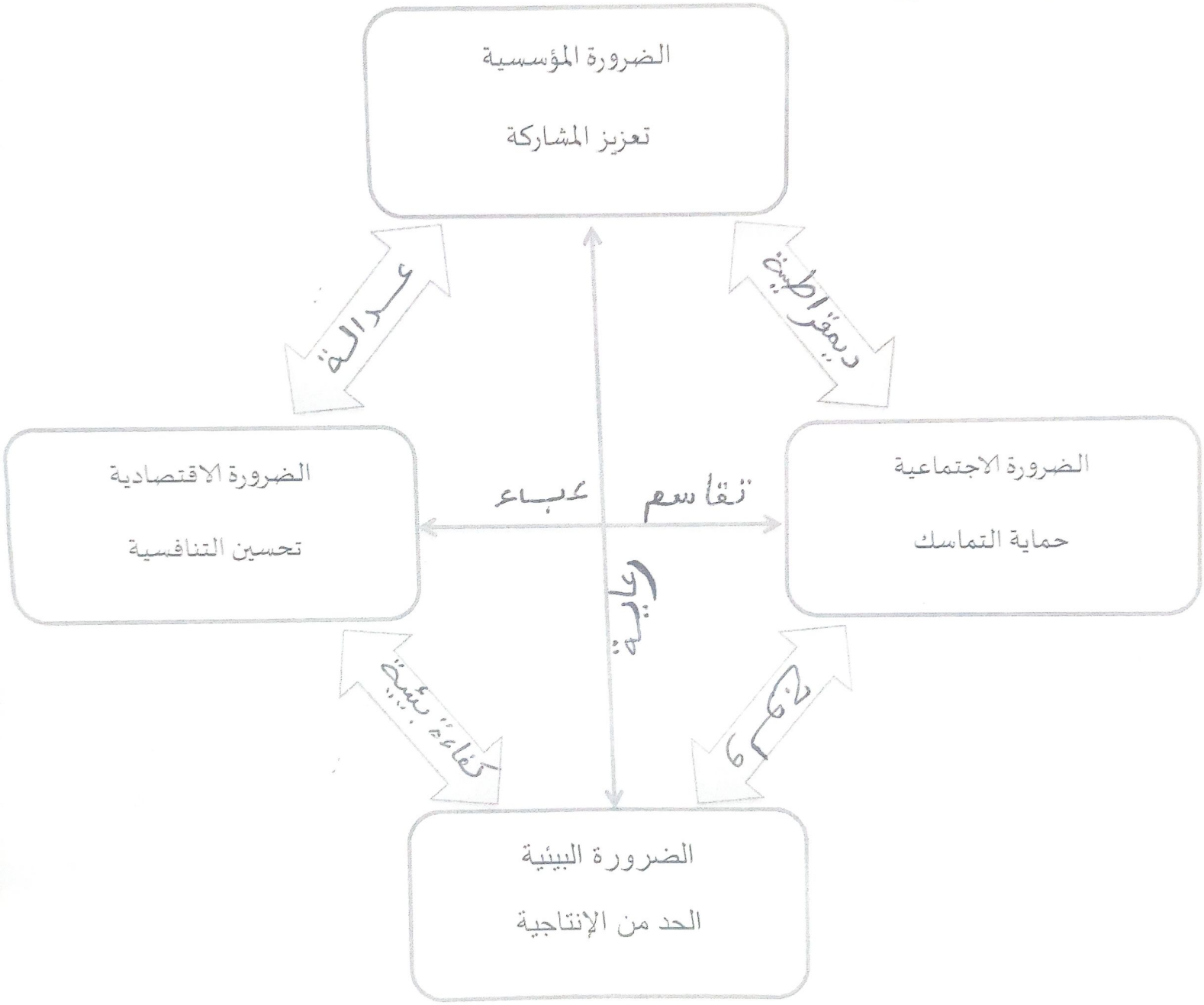

الشكل الثاني: بيضة الاستدامة

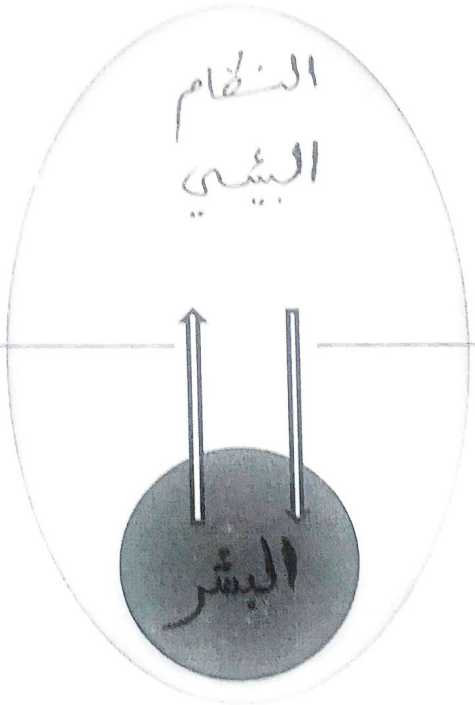

تدفقات النظام البيئي نحو البشر (ضغوط وفوائد)

تدفقات البشر نحو النظام البيئي (ضغوط وفوائد)